

## مأوى الأطفال

### منشآت ضرورية للحاضر والمستقبل

حدثني زمين توفيت روجته وخفت له طفلين أحدهما رضيع والآخرفي سن نطفولة الأولى ، عن حيرته هذين الطفلين بعد وفاة أمهما ، ولا سيما ناطقن ارضيع منها ، فهو لا يستطيع أن يترك عمله وينفق وقته كله في عمية الرضاعة الصناعية وتعميم الأدوات قبل الوجبة وبعدها ، وإن استطع هذا فما يستطيع أن يقوم بسواه من مضاب الحصانة . وهو لا يأمن حادمة باهية على القيام بهذه العمية كلها ، وهو لا يستطيع أن يحب مرضعا من الريف لأنها ستأني له بطفها إن لم تجي بأطفال آخرين أكبر من صقلها الرضيع في دور الحصانة ، بل لقد اشترطت عليه إحدى المراضع أن تحضر معها زوجها كذاك . وهو لا يستطيع أن يحضر مرضعا من المدينة تنقاضي مرتبا صحيا لا يقوى عليه . فضلا على أنها لا تستطيع أن تقدي طول الوقت مع طفله ، وفضلا على أنه أعزب ولا يجب أن يروى في داره سيدة قد تكون في سن الشباب !

فلما أعينته الحيلة من هذه الناحية عمد إلى ملاجئ الأطفال المصرية فأبث قبوا الطفل إلا أن ينسب لقيظا ، أي إنهم رفضت كفائته مع نسبه لأبيه الذي أظهر استعداده لأداء أجر معقول عن هذه الكفالة ، ولكنه لم يكن مستعدا لتسارل عن أبوته لطفله ، ولم يكن مستعدا لإيذاء هذا الطفل في نسبه وكرامته وهو أبه من زواج شرعي صحيح !

وقبل له : إن هناك ملاجئ أجنبية أنظف وأكثر عناية بصحة الأطفال وأخلاقهم من هذه الملاجئ التي لا تؤدى إلا إقصاء ، ولا تريد أن تعترف بتفوق الآباء ، ولكنه علم في الوقت ذاته أن تلك الملاجئ إنما أنشئت للتبشير ، وهو حريص أن ينشأ طفله على دينه .

تلك هي الحالة التي يشكو منها هذا الزميل ، ولا شك أن لها أمثالا بالبنات أو بالأنوف وجميعها لا تجد علاجا ، ولا يجد المبتلون بها ملجأ لهم ولأصغائهم من هذا التسب الدائم وتلك الحيرة المؤلمة ، فكيف جاز أن يكون هذا هو الواقع وألا يوجد في مصر ملجأ أو مأوى لأمثال هؤلاء الأطفال ؟

إن هذه المشكلة فرع من مشكلة الطفولة كلها في مصر ، فليس على ظهر الأرض من الأمم المتقدمة من يهمل مسألة الأطفال برمتها كما نهملها ، ولست أدري كيف لم يفكر المسئولون عن مثل هذه الشؤون مع وجود مثل هذه الحالة وتعددها ، ووجوب العمل على إيجاد حل لها ؟ إن الأمر ليبدو عجيبا في بلد تموت فيه الأمهات سنويا بالأوف في أثناء الوضع وبعده بسبب نقص مراكز رعاية الطفل ، وعدم العناية بصحة الحاملات وسوء التغذية والنظافة في أثناء الحمل والوضع ، والفقر والجمل اللذين يشملان تسعة أعشار الأمة .

فالمشكلة بسبب ذلك كله تجبه الأنظار وتطرق الأبواب وليست مستخفية ولا ضيقة الحدود؛ ولذلك يبدو عجيبا ألا يوجد في طول البلاد وعرضها مأوى للأطفال في مثل هذه الحالات المتكررة الكثيرة العدد .

وقد يعتذر عن هذا التقصير، كما يعتذر عن ضروريات كثيرة بعدم وجود المسال، ولكن إيجاد مأوى لهؤلاء الاطفال عمل يمكن عده تجاريا مربحا، فكثير من الآباء يسور الحال ويستطيع أن يؤدي عن كفاية طفله مبلغا معقولا يصل الى أربعة جنيهات في المتوسط كل شهر أو ثلاثة متى ضمن الإشراف الصحى المنظم ونظافة المأوى والمرضع وحسن العناية بالطفل الذى يودعه بين أيديهن .

وإذن تستطيع وزارة الصحة، كما تستطيع الجمعيات المنظمة أن تنشئ هذه المأوى وتجهزها بالأدوات اللازمة للرضاعة الصناعية بوساطة الحاضنات، أو بالمرضع الادميات بعدالكشف على صحتها وعلى ألبانها وضمان وجود المواد المغذية فيها ، وتوفير لمن الملابس الصحية النظيفة والغذاء الجيد والفرش المريح وتنقدهن الأجر المناسب . وستجد حينئذ عشرات من المرضعات يقبلن هذا العمل الطبيعى المريح ، كما تجدهمئات الأطفال الذين يرغب أهلهم في إيوائهم وكفالتهم مدة الرضاعة .

ثم تجمل للآباء والأهل حق زيارة أطفالهم مرة في كل أسبوع مثلا ليطمئنوا عليهم ويرضوا عاطفتهم ، ويتابعوا حياة أطفالهم وصحتهم .

واعتقد أن وجود هذه المأوى واشتارها بالعناية والنظافة سيجذب إليها عددا من الأطفال غير الأيتام، فكثير من الأمهات قد يرغبن بسبب سوء صحتهن أو مشاغلهن العائلية أو نقص المواد المغذية في ألبانهن ، إيداع أطفالهن مدة الرضاعة ، كلها أو بعضها في هذه المأوى المأمونة ويجدن من السهل أن يؤدبن أجر الرضاعة والحضانة عدة شهور أو عاما من عابى الرضاعة .

على أن هناك حالة جديدة ينبغي الالتفات إليها، وهي حالة الأمهات العاملات، والحركة الصناعية عندنا أخذت في النمو، وهي تضم كثيرا من العاملات وستضم أضعافهن في المستقبل القريب، فمن الخير أن نحتاط لهذه الحالة قبل استفحالها وشقوة الأمهات العاملات بأطفالهن الرضع .

وفي كل بلاد العالم المتمدين توجد هذه المآوى التي تتسلم الأطفال من أمهاتهم في وقت العمل، ثم تسلمهم لمن بعد انقضائه، وبذلك تستطيع المرأة أن تساهم في نقطات الحياة المنزلية بالعمل في سهولة ويسر، وهي مطمئنة على طفلها عالمة بأنه بين أيدي رحيمة قد تكون أكثر منها خبرة بشئون الأطفال .

ونحن نشر هذه الكلمات، وفي يقيننا أن وراثة الصحة أو إحدى الجمعيات ستبادر بعلاج هذه الحالة، وأنها ستبدأ عن قريب بإنشاء المآوى الأولى للأطفال الذين لا يريد لهم آبؤهم أن يحسبوا لقطاء ولا يريدون لهم كذلك أن ينشأوا على دين غير دينهم في ملاجئ المبشرين.



ثم نخرج من هذه الدائرة الضيقة فيما يختص بالأطفال إلى الدائرة الواسعة التي تشمل مشكلة الطفولة المشردة كلها؛ فقد قامت الحكومة بإنشاء بعض الملاجئ للأطفال المشردين كما قامت بعض الجماعات المصرية والأجنبية بافتتاح بعض النوادي؛ ويمكن أن نضم إلى جهود الملاجئ والنوادي جهود إصلاحية الأحداث .

إلا أننا نجد مدينة كدنة القاهرة لاتزال تروج بالأطفال المشردين صبية وصبيات بعضهم يحترف التسول، وبعضهم يتظاهر ببيع أوراق النصب، أو أنواع الحلوى القذرة وبعضهم يقوم بجمع أعقاب السجائر؛ والجميع صفر الوجوه غارو العيون عراة الأجساد، قذرو المنظر رثيثو الهيئة، كل فرد منهم يتراءى وصمة في جبين الوطن بل في جبين الإنسانية ؟

فإذا صنعنا هؤلاء جميعا ؟

إن وراء بعضهم قصصا إنسانية أليمة ولا سيما بعض البنات المشردات، قصصا يعرف عنها قسم الخدمة الاجتماعية بهذه الوزارة الشيء الكثير، مما تتقطع له الأيكاد ويندى له الجبين. فإذا صنعنا لهم ؟ وماذا وضعنا من سياسة شاملة لا تبق هذه النقطع الآدمية المحطمة في انشوارع والطرق ؟

يخيل إلى أننا لم نصنع شيئا، وكلما أعددنا مشروعا من المشروعات وقف المال عقبة في الطريق بنينا الأموال تبعثر بلا حساب في الرفاهة والكجانيات !

ولم تستفد الحكومة كل ما تستطيعه في هذا السبيل . فلا تزال تملك أن تضاعف ما تبذله من جهود ومن اعتمادات في هذا السبيل ، ولكن هناك موردا أساسيا لمثل هذه الخدمات الاجتماعية لم يستغل حتى الآن ، هذا المورد هو التبرعات السخية التي يعود بها كبار الأغنياء والمولدين في جميع بلاد العالم المتمدين إلا في مصر التي تريد أن تعّد نفسها قطعة من أوروبا منذ أكثر من نصف قرن من الزمان !

إن أوروبا التي تتناحر اليوم وتقاتل ، والتي نقف نحن نتفرج بتناحرها وتقاتلها ونكيل لها التهم كيلا عن الوحشية والقسوة . أوروبا هذه قد عرفت واجبها منذ أجيال نحو الأطفال والعجزة والمرضى والمحتاجين للخدمة الاجتماعية على العموم ، وقد أدت هذا الواجب كاملا فاستحقت أن تمتع بالتحضر والمدنية .

فماينا قبل أن نلصق أنفسنا بها ، وقبل أن نلومها ونتقدها ، أن نؤدى واجبنا الإنساني تجاه المتمردين من أطفالنا على الأقل ، وهو أول واجبات الإنسان لبي الإنسان !

طبعت بالمطبعة الأميرية ببولاق

في يوم ١٢ من ربيع الثاني سنة ١٣٦١

( ٢٩ من أبريل سنة ١٩٤١ ) ما

مدير المطبعة الأميرية

محمد بكري